

# منوعات

MEDIA

تحقيقا  
NSO

والسلطان . العربي الجديد

تواجه مجموعة NSO التجسسية الإسرائيلية تدقيقاً متجدداً من قبل وزارة العدل الأمريكية، بعد شهر من إعلان شركات التكنولوجيا الرائدة أن صناعة برامج التجسس كانت «قوية وخطيرة»، ويجب أن تحاسب وفق قوانين مكافحة القرصنة في البلاد. ونقلت صحيفة «ذا

غارديان» البريطانية عن أشخاص مطلعين على القضية تفاصيلها الجديدة، قائلة إن محامين من وزارة العدل تواصلوا أخيراً مع تطبيق «واتساب»، بأسئلة فنية حول استهداف 1400 مستخدم للتطبيق عام 2019 من قبل عملاء «إن إس أو» وهم جهات حكومية. وليس من الواضح ما هي أهداف القرصنة المشتبه بها التي يفحصها محققو وزارة العدل أو المرحلة التي

يمر بها التحقيق. وكانت مجموعة NSO تواجه تحقيقاً من مكتب التحقيقات الفدرالي «أف بي آي» في أوائل عام 2020. والشركة التجسسية الإسرائيلية تواجه اتهامات باستخدام البرمجيات التي تصنعها وتبيعها للحكومات ضد صحافيين ومسؤولين حكوميين وناشطين حقوق الإنسان في العالم العربي وحول العالم. وسيقرر قاضي محكمة الاستئناف الأمريكية

قريباً ما إذا كان ينبغي منح مجموعة «إن إس أو» حصانة سيادية في القضية المدنية التي رفعها «واتساب» ضدها. وليس من الواضح لماذا توقف تحقيق وزارة العدل في العام الأخير من إدارة دونالد ترامب، لكن التحقيقات الحساسة مع الشركات الأجنبية مثل «إن إس أو» التي تنظمها وزارة الدفاع الإسرائيلية، تميل إلى طلب التعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية.

هذا الشهر، يرتقب إجراء انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين المصريين، فتحاصرهم السقالات أمام النقابة، لتذكر بزملاتهم في السجون، وتكون القبضان الحديدية بمثابة تعبير عن واقع القطاع في مصر

## قبضان حديدية تحاصر صحافيي مصر

القاهرة . العربي الجديد

أكوام من السقالات الحديدية أمام مقر نقابة الصحفيين المصريين، لا تمس حائطاً ولا ترتفع لتبلغ سقفاً طولها متران تقريباً، بينما تبعد امتاراً قليلة عن واجهة النقابة، وأمتاراً أكثر عن واجهتها المعلقة المميزة. فالداخل إلى نقابة الصحفيين، عليه أن يعبر إلى المساحة الصغيرة الفارغة من تلك السقالات الصلبة ليصل للمدخل، أو يحني رأسه بين قضبانها الحديدية ويصعد درجات السلم الـ16 في خطوات بهلوانية إلى أن يصل للباب. أما العابر والمتجول العادي في شارع عبد عبد الخالق ثروت، في وسط القاهرة، فيمكنه ببساطة بمجرد نظرة خاطفة أن يكتشف أن تلك السقالات المتهاكلة المفككة، موضوعة فقط على السلم دون أي يكون لها علاقة من قريب أو بعيد بعمليات تطوير أو ترميم أو حماية للمبنى.

على هذا الحال، بقي مبنى نقابة الصحفيين المصريين، خلف قبضان السقالات منذ ثلاث سنوات، وأمام عناصر أمنية دائمة التواجد على الرصيف المقابل للنقابة؛ منذ أن أعلن سكرتير عام مجلس نقابة الصحفيين المصريين، محمد شبانة، بدء عمليات تطوير المبنى وترميم واجهته. وحتى الآن لا تزال السقالات موضوعة رغم عدم وجود تطوير ولا عمال ولا حتى دراسة جدوى أو خطة زمنية لإنهاء التطوير. لذلك، لا يصدق صحافيون مصريون «حجة تطوير واجهة النقابة» للإبقاء على السقالات لمدة ثلاث سنوات، مهما كرر سكرتير عام النقابة تلك الحجة في بيانات متتالية كان آخرها ذلك الصادر السبت 27 فبراير/ شباط الماضي، وقيل أقل من أسبوع على الدعوة للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وإجراء انتخابات التجديد النصفى لاختيار النقيب وستة من أعضاء المجلس.

لكن شبانة حاول تجديد خطاب السقالات في بيانه الأخير، بالاستعانة بالجزير، فقال موجهاً حديثه للصحافيين: «لن يوجهون الاتهامات دون دراية أو تصلهم معلومات غير صادقة أو لن يعيشون على طول الخط نظريات المؤامرة أو لن يلعب على كل الأحيال لأجل أصوات انتخابية دون وضع اعتبار لحياة الناس أو لن يعمل لصالح قنوات خارجية وإعلام ماجور؛ فإن نادي القضاء المجاور لمبنى النقابة يوجه إنذاراً على يد محضر لإصلاح أو إزالة الكرائيش أعلى حائط نقابة الصحفيين بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2021»، وهو نفس يوم صدور بيان شبانة. ثم أكمل بيانه بخطابه التهديدي والمتعالي والتخويني دائماً «لهذا وضعت السقالات، وسترفع بعد أن ينتهي العمل قريباً إن شاء الله، والصمت دائماً شيمة الكبار، فحقاً أشكر النقيب ضياء رشوان وبعض أعضاء المجلس الذين تحملوا المسؤولية واعتبروا أن الطعن فيهم هينا مقابل الحفاظ على أرواح الناس والزملاء».

لتكون جملة «سترفع السقالات قريباً إن شاء الله»، هي الجدول الزمني في خطة إزالة «كرائيش» أعلى حائط النقابة منذ ثلاث سنوات. أما عن خلفيات إنذار نادي القضاة المجاور للنقابة، فقيل إنه «أثناء توجه أحد السادة القضاة لصلاة العصر يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول الماضي فوجئ بسقوط قطعة حجارة من الكرائيش المحيطة بأعلى مبنى نقابة الصحفيين من جهة المسجد وكادت أن تودي بحياته».

وفي الأسبوع الأول من الشهر الجاري، كانت هناك محاولة من قبل عدد من أعضاء مجلس النقابة مثل محمد خراجة وهشام يونس، لفك تلك السقالات وإزالتها من على سلم النقابة، لكنها انتهت إلى لا شيء سوى تعميق الفجوة بين المؤيدين للنظام والمعارضين له في مجلس النقابة. ورغم أن أعضاء المجلس وعدداً من الصحافيين

عزموا على إزالة السقالات أو الاعتصام في النقابة لحين إزالتها؛ إلا أن أحداً لم يعتصم، وقيل حينها عن السقالات «لا بد أن يفكها عمال». وبالطبع لم يخل الأمر من بيان تخويني لسكرتير عام النقابة، نشر فيه أجزاء من محادثات خاصة بينه وبين عضو المجلس محمد خراجة. كما أن صحيفة «الجمهورية» الحكومية المصرية، نشرت تقريراً بعنوان «غزوة السقالات» تحت قيادة مجاهدي خراجة، احتوى

بين الصحافيين  
المصريين في السجون  
هناك 15 نقابياً

على تطاول واتهامات جزافية وأمنية ضد عضو المجلس محمد خراجة، لكنها سقطت صحافية عدت كمرور الكرام دون محاسبة كغيرها. بعد يوم واحد من البيان، قضت محكمة القضاء الإداري المصرية، الأحد الماضي، برفض جميع دعاوى تأجيل عقد انتخابات نقابة الصحفيين المصريين، بسبب انتشار فيروس كورونا. وأسست النقابة دافعاً على أن مجلس نقابة الصحفيين، نقابياً وأعضاء، حرصاً

على صحة أعضاء الجمعية العمومية في مواجهة تفشي الفيروس، إلا أن هذا بتصادم مع قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970. وحضر الجلسة نقيب الصحفيين المصريين، ضياء رشوان بشخصه، وقدم طلب تدخل للمحكمة طالب فيه برفض الدعاوى وإجراء الانتخابات في موعدها ودون تأجيل.

يذكر أن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، انتهت في الطلبين المقدمين من نقيب الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حول إمكانية تأجيل انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين، إلى عدم ملاءمة نظر الفتوى، لوجود دعوى قضائية تطالب بإلغاء الانتخابات أمام القضاء الإداري وتجري انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين المصريين، في الخامس من مارس/ آذار المقبل، بالتزامن مع دعوى عقد الجمعية العمومية للنقابة كل عامين، لمناقشة التصديق على محضر الجمعية العمومية المنعقدة في (15 مارس/ آذار 2019). والتصديق على تقرير مجلس النقابة عن الفترة من (مارس/ آذار 2020 حتى فبراير/ شباط 2021). وهذا إلى جانب اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية في 31-12-2019، وكذلك المنتهية في 31-12-2020، وإقرار مشروع الميزانية التقديرية لسنة 2021. وإجراء الانتخابات على منصب النقيب، والتجديد النصفى لـ(6) من أعضاء المجلس، وفي حالة إعادة إلى منصب النقيب تجرى الانتخابات في اليوم التالي من الساعة الثالثة إلى الساعة مساءً، وتلت النقابة 61 طلباً للترشح، منها 6 طلبات للترشح على منصب النقيب، و20 طلباً لعضوية المجلس فوق 15 عاماً، و35 طلباً تحت السن، 15 عاماً، والمرشوحون على مقعد النقيب هم: سيد الإسكندراني، وضياء رشوان، وطلعت هاشم، وكارم يحيى، ورفعت رشاد، ومحمد مغربي. النصاب القانوني للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصرية، 50% +1 من أعضاء النقابة الذين يحق لهم التصويت والبالغ عددهم أكثر من عشرة آلاف صحافي عضو. وفي حال اكتمال النصاب القانوني، يبدأ الفرز وإعلان النتيجة. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تؤجل الجمعية العمومية والانتخابات أسبوعين بنصاب قانوني 25% +1 من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت، ثم تؤجل للمرة الثانية لمدة أسبوعين بنصاب قانوني 25% +1 أيضاً، حال عدم اكتمال النصاب، وهكذا حتى الانعقاد الثامن للنصاب القانوني. يشار إلى أنه وعلى مدار السنوات الطويلة الماضية، لم يكتمل النصاب القانوني للانتخابات من المرة الأولى التي تسلمت تسجيل 50% +1 ممن يحق لهم التصويت من أعضاء الجمعية العمومية، وغالباً ما يكتمل النصاب القانوني في التأجيل الثالث، بنصاب 25% +1.

ومع ذلك؛ ورغم استحالة تجمع عدد من الصحافيين يوم الجمعة 5 مارس/ آذار المقبل في نقاباتهم بوجود تلك السقالات، أو حتى إذا ما تم تأجيل الجمعية العمومية أسبوعين لعدم اكتمال النصاب القانوني؛ تبقى تلك السقالات معبرة بحق عن واقع الصحافة المصرية بشكل عام، وتبقى قضبانها الحديدية خير من يعبر عن أوضاع عشرات الصحافيين المصريين النقابيين وغير النقابيين في السجون. ووفقاً للمرصد العربي لحرية الإعلام، يقبع 15 صحافياً نقابياً في السجون المصرية. وطبعاً لمنظمة «مراسلون بلا حدود» التي تصنف مصر كواحدة من أكبر سجون المنطقة، هناك حوالي 30 صحافياً مريضاً في السجن، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 800 صحافياً نقابياً وغير نقابياً في بيانات منظمات محلية تحصي جميع العاملين في مجال الصحافة والإعلام.



عناصر أمنية دائمة التواجد أمام نقابة الصحفيين المصريين (فهراس برس)

## انتخابات موازية

وأعد صحافيون مصريون قائمة انتخابات بأسماء زملائهم في السجون المختلفة، في إطار التذكير بهم وبحقهم في الخروج والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة متى عُقدت، ونشروها، والتصويت الموازي ترشع فيه على منصب نقيب الصحفيين كل من الكتاب الصحافيين السجناء: مجدي أحمد حسين، ومصطفى صقر، وخالد داوود. ولعضوية المجلس فوق 15 عاماً، ترشح الصحافيون المسجونون: عامر عبد المنعم، وهشام فؤاد، وبدر محمد بدر، ومحسن راضي. ولعضوية تحت 15 عاماً، ترشح كل من الصحافيين السجناء: حسن القباني، وحسام مؤنس، ومصطفى الخطيب، وأحمد سبيع، وأحمد شاكر، وإسراء عبد الفتاح، وسيد شحطة، وهاني جريشة. فسواء أجزيت الانتخابات في موعدها أم لا، فإن صحافيين مصريين شاركوا في الترويج للانتخابات الموازية لزملائهم في السجون، عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

والصحافيون النقابيون في السجون هم مجدي أحمد حسين (جريدة الشعب)، وخالد داوود (جريدة الأهرام)،

وعامر عبد المنعم (جريدة الشعب)، وهشام فؤاد (جريدة العربي)، ومصطفى صقر (جريدة البورصة)، وحسن القباني (جريدة الكرامة)، وحسام مؤنس (جريدة الكرامة)، ومصطفى الخطيب (جريدة الحرية والعدالة)، ومحسن راضي (مجلة المختار)، وبدر محمد بدر (جريدة آفاق عربية)، وأحمد سبيع (جريدة آفاق عربية)، وأحمد شاكر (روز اليوسف)، ومحمد سعيد (الحرية والعدالة)، وهاني جريشة (اليوم السابع)، وسيد شحطة (اليوم السابع). واعتبر المرصد العربي لحرية الإعلام (منظمة مجتمع مدني مصرية) في بيان له تعقيباً على إجراء انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين المصريين: «من المؤسف أن تجرى انتخابات النقابة بينما يغيب عدد كبير من الصحافيين خلف جدران السجون، بينهم 15 صحافياً من أعضاء نقابة الصحفيين، كما يغيب قسراً عشرات غيرهم في المنافي، بعدما تعذر بقاؤهم داخل مصر بسبب الملاحقات الأمنية، عقاباً لهم على عملهم المهني أو ممارستهم حقهم في التعبير عن الرأي بطرق سلمية».

